العدد (1888) السنة الثامنة -الثلاثاء (24) آب 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

النيجر .. عندما تضطر النساء لبيع الرمل للبقاء على قيد الحياة

تجارة لا تحتاج إلى رأسمال، وإنما للمثابرة والتحمل. تمارسها ٢٠٠ امرأة تبيع الرمل كوسيلة للبقاء علي قيد الحياة. يعرفن في نيامي باسم "تاكالاكويس" (الأعمدة الخشبية" بلغة زارما المحلية) لأنهن يحملهن على أكتافهن أعمدة من الخشب مليئة بالرمال في كل من طرفيها، من الفجر حتى الغسق، لبيعها لمن يريد شراءها.

□ بقلم : سوليماني مآزو

تجوب حاملات الأعمدة الخشبية أسواق العاصمة لعرض الرمال على التجار الراغبين في تجميل متاجرهم أو ترميمها. ويذهب بعضهن إلى المنازل الفاخرة للمساعدة في أعمال بناء صغيرة.

لكن معظمهن يبيعن سلعهن الرملية في أحياء المدينة المكتظة بالسكان، حيث يرش الأهالي الرمال في باحات منازلهم.

وتعيش بائعات الرمال في حي على مشارف نيامي، انتقلن إليه من القرى المحيطة بالعاصمة بحثاً عن عمل. فتقول هادي موسى، الوافدة من "الكرمة" على بعد نحو ٥٠ كيلومتراً من العاصمة، "هذا ليس هو عمل المرأة، لكن ليس لدينا أي خيار آخر".

فيضيف فتحي غنا "هناك أفواه كثيرة لإطعامها من مجرد دخل الزوج. لكننا نعجز حتى عن شراء الطعام. فتضطر المرأة إلى أن تفعل شيئا".

وهنا تشرح زوجته أنها تذهب ثلاث أو خمس مرات يوميا إلى الأدغال للبحث عن الرمال. "نفعل ذلك حتى نتمكن من العيش والأكل من دون التسول. في الليل، أعود إلى البيت مرهقة جداً وأجد صعوبة كبيرة في النوم".

هذا وتسير نساء "الأعمدة الخشبية" مسافات طويلة لجمع الرمال من حواف حقول المزارعين ومن ضفاف الأنهار، أو لجمع الحصى من المحاجر المهجورة. ويجلسن لغربلة الرمال بلا توقف.

ثم يذهبن إلى المدينة سيرا على الأقدام، محملة كل منهن بنحو ٢٠ كيلوغراماً من الرمال، لبيعها مقابل حوالي ٢٥٠ فرنكاً (٥٠ سنتا من الدولار). فيقول التاجر ساني ميغيزو "أنظر: كل الطرق مغطاة بالرمال البيض. هؤلاء النساء يجلبن هذه الرمال".

أما حجية حواء، سكرتيرة الإعلام بمنظمة غير حكومية مقرها في نيامي، تعنى بمكافحة العنف ضد المرأة، فتعلق قائلة أن "سعر الرمال منخفض جداً حقاً. ومع ذلك، يحاول بعض الناس المجردين من الضمير خفضه أكثرا فأكثر. لابد من دعم هؤلاء النساء اللائي اخترن كرامة العمل بدلا من التسول".

فتشرح مري عبده البالغة من العمر خمسين عاما، وواحدة من أقدم بائعات الرمال، أنهن يواجهن مصاعب من قبل أصحاب الحقول "فهم يطردوننا ويقولون أننا ننهب إرثهم"، أي الأرض التي ورثوها عن آبائهم وأجدادهم.

ربما تنظر المدينة إلى عملهن كظاهرة غير منطقية، لكن كل منهن تكسب في المتوسط ٧٥٠-١،٠٠٠ فرنك (بين ١,٥٠ دولار و ٢ دولار) في اليوم نتيجة لهذه التجارة. والواقع أن هذا المبلغ يعتبر "معقولا" في بلد يعيش الناس فيه في كثير من الأحيان، على أقل من دولار واحد يوميا، وفقا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

فتشرح مري عبده لوكالة أنتر بريس سيرفس أنه ببعض الادخار من دخلها، استطاعت شراء بقرة وأربعة خراف، فتضيف راماتو علي، التي عملت في تجارة بيع الرمال لمدة ثلاث سنوات، إنها أشترت خروفاً واحداً فقط لأنها تخطط هذا العام لشراء فراش لأبنتها التي مازالت تعيش في الأرياف مع زوجها.

■ وكالة أنتر بريس سيرفس

وباء البطالة يصيب أكثر من ٨٠ مليون شاب

الأمم المتحدة تبحث عن "الجيل الضائع"

□ بقلم : جينيفر ليونغ"

استهلت الأمم المتحدة لتوها أنشطة "السنة الدولية للشباب"، وسط تحذيرات من خطورة أوضاع "الجيل الضائع" من الشبان المحبطين والعاجزين عن العثور على وظيفة. فتقدر منظمة العمل الدولية عدد الشبان العاطلين بأكثر من ٨١ مليون شاب من أصل ٦٢٠ مليون شاب ناشط اقتصادياً تتراوح أعمارهم بين ١٥و ٢٤ سنة.

ومن الجدير بالذكر أن الشبان والشابات في هذه المرحلة من العمر يمثلون ١٨ في المئة من إجمالي سكان العالم، ويتركز نحو ٩٠ في المئة منهم في البلدان النامية، حيث يعانون سلسلة من القيود القاسية التي تؤثر في فرصهم المعيشية.

هذا ولقد صاحب حفل إطلاق السنة الدولية للشباب في مقر الأمم المتحدة في نيويورك الكثير من التفاؤل والروح الإيجابية حيال إمكانات تحقيق أهداف "الشبكة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة المعنية بتنمية الشباب" المتمثلة في رفع مستوى الوعي حول الاستثمار في الشباب وزيادة مشاركتهم في صنع القرار وتعزيز التفاهم بين الثقافات في أوساط الشباب، بما يشمل التسامح الثقافي والديني.

وصرح الأمين العام للأمم المتحدة أن "مثالية الشباب وإبداعهم من أهم موارد أي بلد". وأصدر رؤساء وكالات الأمم المتحدة، وعددها ٢٧، بياناً مشتركاً في ١٢ آب بمناسبة انطلاق هذه السنة الدولية، جددوا فيه التزامهم بالعمل معا وبقدر أكبر من الفعالية، في وجه "التحديات التي تواجه الشباب، واغتنام الفرص المتاحة لهم".

لكنه على الرغم من كل هذه الروح الإيجابية، لا يزال السؤال قائما حول ما إذا كانت هذه الحملة الأممية قادرة على الإتيان بتحسن حقيقي الى حياة الشباب الذين غالبا ما يجهل معظمهم أنهم موضع اهتمام هذه السنة الدولية.

ففي تقرير بمناسبة افتتاح السنة الدولية للشباب، سلطت منظمة العمل الدولية الأضواء على التحديات غير المسبوقة التي يواجهها الشباب العاملون والباحثون عن عمل في العالم. وأفاد التقرير، المعنون "اتجاهات العمالة العالمية للشباب عام ٢٠١٠"، أن من بين ٦٢٠ مليوناً من الشبان الناشطين اقتصادياً، كان هناك ٨١ شاباً عاطلاً عن العمل في نهاية عام ٢٠٠٩، وهو أعلى رقم حتى الآن.

كذلك أن معدل البطالة بين الشباب أرتفع من ١١,٩ في المئة في عام ٢٠٠٧ إلى ١٣,٠ في المئة في عام ٢٠٠٩، بزيادة قدرها ٧,٨ مليون شاب عاطل إضافي على مدى فترة سنتين.

وتتوقع منظمة العمل الدولية أن يرتفع معدل البطالة بين شباب العالم ليبلغ نسبة ١٣,١ بالمئة في نهاية عام ٢٠١٠، يليه انخفاض معتدل حتى نسبة ١٢,٧ في المئة في عام ٢٠١١.

وأشارت المنظمة الأممية إلى أن الشباب، في البلدان المتقدمة والاقتصاديات الناشئة على حد سواء، هم ضمن الأكثر تضررا من جراء الأزمة الاقتصادية العالمية التي اندلعت في عام ٢٠٠٧ على الرغم من مسؤوليتهم المحدودة جداً في أسبابها.

كذلك فمن المرجح أن يتخلف مسار انتعاش أسواق العمل للشباب والشابات وراء تحسن الفرص المتاحة للعاملين البالغين.

هذا ويشير التقرير إلى أن ما يقرب من ٣٠ في المئة من الشباب العاملين في العالم في عام ٢٠٠٨ لا يزالون ضحية شراك الفقر المدقع في صلب أسر تعيش على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم. وحذرت منظمة العمل الدولية من أن دورة "العمل-الفقر" المستمرة يمكن أن تسفر عن "جيل ضائع" من الشباب المنقطعين عن سوق العمل "جراء فقدانهم كل أمل في القدرة على العمل من أجل العيش الكريم".

■ (آي بي أس ٢٠١٠)

لقاء مع راعية النسوية البرازيلية

"لنتحول من اقتصاد الذكور إلى اقتصاد الإناث"

□ بقلم: ماريو أوسافا

"العالم في حاجة إلى التحول من اقتصاد الذكور الذي تسوده التنافسية ومعيار الرابح-الخاسر، إلى اقتصاد الإناث الذي يتميز بالتعاون ومفهوم الرابح-الرابح".

بهذا الكلمات استهلت الكاتبة البرازيلية روز ماري مورارو، التي لقّبت رسميا "راعية النسوية البرازيلية" بموجب قانون خاص في عام ٢٠٠٥، والتي نشرت ٣٥ كتابا حتى الآن، وتترأس المعهد الوطني الذي يحمل اسمها، استهلت حديثها مع وكالة آي بي اس .

أشرفت راعية النسوية البرازيلية البالغة من العمر ٧٩ عاما، على إعداد ١،٦٠٠ كتاب لمؤلفين آخرين، نشرتها دار Vozes y La Rosa dos Tempos للنشر المتخصصة في قضايا المساواة بين الرجل والمرأة، في حين تعمل حاليا في إعداد كتاب جديد تقترح فيه الإنتقال إلى "اقتصاد تعاون وتضامن" قادر على إحياء قيم تقليدية مثل أسلوب المبادلة وعلى تعزيز منظور المساواة بين الجنسين في مسارات التنمية.

عن هذه القضية، تشدد روز ماري مورارو على الرابطة الوثيقة بين غاية تحقيق المساواة والحاجة إلي إدخال تغيير جذري على النظام الاقتصادي. فتقول أن "الاقتصاد لا يزال ذكوريا، وتسيطر عليه التنافسية ومعادلات الربح والخسارة، وهو ما يتناقض تماما مع منظور المرأة المبني على التعاون والاقتصاد التضامني والترقي بالإنسان فوق المصالح المادية".

وبسؤالها عن كيفية بلورة ذلك عمليا، شرحت أنه يمكن تفعيل هذا المنظور من خلال نظام القروض الصغيرة، علي سبيل المثال، التي تمنح للفقراء وتخصص غالبيتها للنساء. وأكدت أن نظام اقتصاد الرعاية (للأطفال والمسنين والمرضي) هو نظام نسائي بحت ولا تقيّمه المعايير السوقية على الإطلاق.

واستدلت ببيانات الأمم المتحدة التي تفيد بأن المرأة تتولى ٩٠ في المئة من مهام الرعاية والعناية، وكذلك بأن المرأة تشكل ٨٠ في المئة من الناشطين من أجل حماية البيئة، و ٩٠ في المئة من المعارضين للحروب، و ٧٠ في المئة من المناضلين في خدمة استئصال الفقر.

هذا، وتشرح "راعية النسوية البرازيلية" قدرة المرأة على "تغيير طبيعة المال"، وذلك في كتابها الجديد الذي سينشر في العام المقبل بعنوان "إعادة اختراع المال-رأس المال".

كما سبق أن نشرت كتابا عنوانه "الحوار من أجل المستقبل"، وضعته بالاشتراك مع عالمة الاقتصاد الأمريكية هازل هيندرسون، اقترحت فيه استبدال المفاهيم والمعايير الاقتصادية السارية، مثل مقياس الناتج الوطني الإجمالي، بمؤشرات أخرى.

فتقول لوكالة انتر بريس سيرفس: أن "مقياس الناتج الوطني الإجمالي يحتسب المال الزائف والموارد،كمصدر ثراء. لكنه يجب احتساب أيضاً التلوث وزوال الغابات والأشجار وتدهور الأرض والتربة" على سبيل المثال.

وتضيف أن "الإنسان هو المسؤول عن تدمير البشرية وعن نشر الاستهلاكية الجائرة المفرطة. ومع ذلك فهو غير مستعد لدفع ثمن التلوث مثلا. البيئة هي التي ستحكم على البشر والتي قد تقضي على البشرية جمعاء".

ولدت روز ماري مورارو شبه عمياء، ثم نجحت في التمتع برؤية جيدة بفضل عملية جراحية أجرتها في سن ٦٦ عاما. لكن شبه الكفاف لم يمنعها من دراسة الفيزياء والاقتصاد، وإنجاب خمسة أطفال في ٢٣ سنة، ودفع عجلة الحركة النسائية في البرازيل، ومعارضة الديكتاتورية العسكرية التي حكمت البلاد بين عامي ١٩٦٤ و ١٩٨٥.

وأجابت راعية النسوية البرازيلية على سؤال للوكالة عن تفسيرها للتناقض القائم بين واقع أن النساء أكثر تعليما من الرجال، لكنهن ما زلن يتقاضين أجوراً أدنى ويعانين من البطالة بدرجة أكبر، قائلة:أن الوضع في تحسن، فتتقاضى المرأة الآن نحو ٩٠ في المئة مما يتقاضاه الرجل "لكن العقبة الكبرى هي انخفاض حصة تمثيل النساء في البرلمان الوطني والسلطات التشريعية في الولايات والبلديات البرازيلية".

كما ذكّرت بأن النساء يتجهن للتصويت لمصلحة الرجال، والدليل أن مرشحة الرئاسة البرازيلية ديلما روسيف تحظى بدعم أكثر من الرجال منها من النساء حسب حملات استطلاع الرأي. "نحن بحاجة إلى حملة للحصول على أصوات النساء".

وبسؤالها عن السبب في عدم نجاح المرأة، التي تمثل معظم الناخبين في البرازيل، في الحصول على دعم غالبية الناخبين، قالت أن ذلك يرجع إلى الصورة اللاصقة في ذهنهن بأنهن أقل شأنا. "لا تزال بيننا غالبية من النساء المحافظات اللاتي تدافعن عن النظام الأبوي وينظرن إلى الرجل على أنه أكثر جاهزية للحكم".

وأضافت "علاوة على ذلك، يبدو "طبيعيا" أن يحظى الرجال بإمكانات أكبر للفوز في الانتخابات وأن توفر الأحزاب لهم تمويلا أكبر. فيحصلن على قدر أقل من الدعاية والمال في الحملات الانتخابية.

■ وكالة آي بي سي

كيف أرغموا ثاباتيرو على اعتناق الليبرالية الجديدة

إخفض رأسك، واحرق كل ما عزّ عليك

□ بقلم : إغناثيو رامونيت

"أخفض رأسك، يا سيكامبريان الشرس. أحب كل ما حرقته، واحرق كل ما أحببته". بهذا الأمر توجه المطران ريميغيوس إلى ملك القبائل الفرنكية "كلوفيس البربري" لدى تعميده لاعتناق الديانة المسيحية كشرط لتقليده كأول ملك كاثوليكي لفرنسا منذ نحو ١،٥٠٠ سنة.

ربما كان هذا هو نفس الأمر الذي تلقاه رئيس الحكومة الاشتراكية الأسبانية، خوسيه لويس ثاباتيرو، من رؤساء دول المجموعة الأوروبية الذين فرضوا عليه قسم الولاء لعقيدة الليبرالية الجديدة.

ففي السابع من مايو الماضي، أجتمع رؤساء دول المجموعة الأوروبية في بروكسل ليضموا صفوفهم إلى صفوف صندوق النقد الدولي والأسواق المالية العالمية لإرغام الاشتراكي ثاباتيرو على التخلي عن كل أهوائه وتوجهاته الاجتماعية، واعتناق هذه العقيدة.

وبعد ذلك بخمسة أيام فقط، أعلن رئيس الوزراء الأسباني -بتعصب المرتدين وتردد المجبرين- أعلن عن برنامج تقشف صارم، أبعد ما يكون عن الشعبية وعن سياساته التي آمن بها، مناقضا تماما ما صرح به في عام ٢٠٠٤، سنة انتخابه: "سوف أحكم في خدمة أضعف الضعفاء"، وما كرره في ٢٠٠٨، سنة إعادة انتخابه: "سوف أحكم من أجل أولئك الذين لا يملكون شيئا".

النتيجة هي أن خمسة ملايين متقاعد، وثلاثة ملايين موظف حكومي، ومئات الآلاف من المسنين المحتاجين للعون، ونصف مليون من أولياء الأمور الجدد، سوف يعانون جميعهم، اعتبارا من عام ٢٠١١، من العواقب المترتبة على تخفيضات الإنفاق العام الجذرية التي أدخلها ثاباتيرو.

وفي غضون ذلك، أضطر زعماء ديمقراطيون اجتماعيون آخرون بدورهم، كما اليونان والبرتغال، إلى السير على ذات المسار والارتداد عن مبادئهم ومعتقداتهم، وقسم الولاء للفلسفة الليبرالية المتناهية التطرف التي طالما كافحوها. كان هذا تغييرا مذهلا. فقبل ذلك بمجرد سنتين، أي لدي انهيار بنك ليمان برادرز في الولايات المتحدة، سجل أنصار الليبرالية الجديدة هزيمتهم ووقفوا في موقف المدافع عن النفس، وبدا أن "أزمة القرن" قد دللت على فشل أيديولوجيتهم وعلى الحاجة إلى الدولة لإنقاذ الاقتصاد والحفاظ على تماسك المجتمع.

وهكذا أكدت الحكومات، بما فيها اليمينية منها، دورها الرئيسي في الاقتصاد من خلال تأميم المؤسسات المالية والشركات الإستراتيجية وضخ كميات هائلة من السيولة في القطاع المصرفي وشن العديد من خطط التحفيز. كل هذه الجهود والتدابير حازت رضاء الخبراء الاقتصاديين والمسؤولين الحكوميين، وبلورت الدروس المستفادة من أزمة عام ١٩٢٩ عندما اتضح أن التقشف والسياسات الانكماشية وتقييد الائتمان قد أدت إلى الكساد الكبير.

وهكذا أعلن العالم بأسره، في خريف عام ٢٠٠٨، "عودة كينز". فشنت الولايات المتحدة خطة لإنقاذ المصارف قدرها ٧٠٠ مليار دولار، وسرعان ما تبعها ضخ ٨٠٠ مليار دولار أخرى. وبدورهم وصل الأعضاء ال ٢٧ في الاتحاد الأوروبي إلى اتفاق بشأن حزمة من الحوافز قدرها ٤٠٠ مليار يورو.

أما حكومة ثاباتيرو، التي كانت قد أعلنت في نوفمبر ٢٠٠٨ أن "ثلاث سنوات متتالية من فائض الميزانية تسمح لنا الآن بأن نكابد عجزا دون المساس بصدقية مواردنا المالية العامة"، فقد اعتمدت خطة طموحة قدرها ٩٣ مليار يورو لتحفيز الاقتصاد والعمالة.

وعلاوة على ذلك، قرر زعماء أقوى دول العالم، في اجتماعات مجموعة ٢٠ وغيرها، إلغاء الملاجئ الضريبية، وكبح جماح صناديق التحوط، ومعاقبة انتهاكات المضاربة التي تسببت في الأزمة. بل أعلن جوزيه مانويل دوراو باروسو رئيس المفوضية الأوروبية "أن السلطات السياسية لن تسمح أبدا مرة أخرى للمضاربين برفع رؤوسهم وبجرنا عودة إلى هذا الوضع". ومع ذلك، فنحن ما زلنا في نفس الوضع. ومرة أخرى جلست الأسواق والمضاربون في مقعد السائق، والسياسيون على ركبهم. فماذا حدث؟.

حدث أن ثقل الديون السيادية التي تكابدها الدول لإنقاذ البنوك قد استخدم كذريعة لتغيير مذهل. فمن دون أي وازع، شنت الأسواق المالية -بدعم من وكالات التصنيف التي كانت قد فقدت صدقيتها تماما لعدة أشهر- شنت هجوما مباشرا في قلب الاتحاد الأوروبي، ضد الدول الأكثر مديونية، التي تتهم الآن بأنها تعيش فوق إمكاناتها.

وكان الهدف الرئيسي هو اليورو. فكشفت صحيفة وول ستريت جورنال أن مجموعة من مديري صناديق التحوط البارزة قد اجتمعوا في فندق في مانهاتن يوم ٨ شباط ، وقرروا العمل معا في جهد مشترك لخفض قيمة اليورو الى مستوى التعادل مع قيمة الدولار.

لقد أرادت الأسواق الانتقام لذاتها. والآن تطالب بمزيد من الفعالية من أي وقت باسم "التقشف الضروري"، مع تفكيك الحمايات الاجتماعية وإدخال تخفيضات جذرية في الخدمات العامة.

وبدورها استغلت الحكومات التي تتميز بالقدر الأكبر من الليبرالية الجديدة هذا الوضع لطلب المزيد من "التكامل الأوروبي"، وهو التكامل الذي تحاول باسمه فرض اعتماد آليتين لا وجود لهما حتى الآن، ألا وهما حكومة اقتصادية للإتحاد الأوروبي، وسياسات مالية ضريبية مشتركة.

رئيس الوزراء الأسباني

وفرضت ألمانيا، بدعم من صندوق النقد الدولي ، برامج التكيف الهيكلي على الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي (اليونان، البرتغال، أسبانيا، إيطاليا، فرنسا، المملكة المتحدة، ورومانيا، وهنغاريا، وغيرها) التي نفذتها حكوماتها، من دون شكوى، تحت وقع صدمة تخفيضات الإنفاق العام.

لكن كل هذا يهدد بدفع أوروبا إلى كساد اقتصادي عميق.

وعلى نفس المنوال، أرادت المفوضية الأوروبية معاقبة الدول التي لا تحترم ميثاق الاستقرار، في حين تسعي برلين إلى أبعد من ذلك لإضافة عقوبة سياسية أكبر: تعليق حق التصويت في المجلس الأوروبي.

والهدف واضح: هو منع جميع الحكومات من الابتعاد عن مسار الليبرالية الجديدة.

لكن الواقع هو أن الأمر يتعلق بأزمة سياسية وليدة أزمة الديون السيادية الحالية، فيبدو أن ليس هناك أي مجال في الإتحاد الأوروبي لأي شكل من أشكال التقدمية. فهل يقبل مواطنو الإتحاد الأوروبي بمثل هذه القفزة إلى الوراء؟ وهل يقبلون بالقضاء على أي حل ديمقراطي يساري يسعى إلى تحقيق التقدم الاجتماعي؟